المقدورات على السواء وليست الارادة صفة زائدة على الداعي لانها لو كانت صفة زائدة
فان كانت قديمة يلزم تعدد القدماء وان كانت حادثة احتاج تخصيصها من جميع المقدورات
بوقت دون غيرها الى ارادة اخرى فيلزم التسلسل   والنقل دل على اتصافه تعالى
بالادراك والعقل على استحالة الالات   اراد بالادراك هنا ادراك المحسوسات
والنقل دل على انه تعالى سميع بصير والسميع هو المدرك للمسموعات والبصير هو المدرك للمبصرات
لكن يكون في حقنا بالات جسمانية مثل الصماخ والباصرة والعقل دل على استحالة ادراكه
تعالى بالات جسمانية فيكون السمع والبصر في حقه تعالى لا يكون بالات جسمانية فيكون
راجعا الى العلم بالمسموعات والمبصرات او الى صفة اخرى غير العلم بالمسموعات والمبصرات لكن
لا يكون بالة جسمانية   وعمومية قدرته تدل على ثبوت الكلام والنفس عن نقص
وانتفا النقص عنه يدل على صدقه   اتفق المسلمون على انه تعالى متكلم لكن اختلفوا في
معناه فذهب المعتزلة الى ان معناه كونه تعالى موجدا للحروف والاصوات الدالة على معان
مرادة وذهب الاشاعرة الى ان معناه هو الامر القائم بالنفس الذي يعبر عنه بالعبارات
المختلفة وذلك الامر الكلام النفساني واختار المصنف مذهب المعتزلة واحتج عليه بان عمومية
قدرته تدل على ثبوت الكلام لان جميع الحوادث واقعة بقدرته والحروف والاصوات الدالة
على المعاني المخاصة حتى الاجسام ايضا واقعة بقدرته والكلام النفساني اي الامر القائم
بالنفس الذي ليس بعلم ولا ارادة غير معقول اذ لا يعقل امر غيرهما ليس بامر ولا نهي ولا خبر
ولا استخبار وهو قديم اذ لو كان قائما به لزم تعدد القدماء ويمتنع ان يكون قائما بغيره لانه خلاف
مذهبهم وكلامه تعالى صادق لان الكذب قبيح والقبيح لا يجوز على الله تعالى لانه حكيم والحكيم
لا يصدر عنه القبيح   ووجوب الوجود يدل على سرمديته ونفي الزائد والشريك والمثل و
التركيب بمعانيه والضد والتحيز والحلول والاتحاد والجهة وحلول الحوادث فيه والحاجة
والالم واللذة المزاجية والمعاني والاحوال والصفات الزائدة عينا   ارادان
يثبت

٢١٩

يثبت الصفات الثابتة لوجوب الوجود منها البقاء اتفق المتكلمون على تبع المثبتين للصانع
تعالى على انه باق ابدا والدليل عليه انه واجب الوجود ووجوب الوجود يدل على انه باق
ابدا اي لا يعدم اصلا والا لكان ممكنا فيلزم الانقلاب ثم اختلفوا فذهب الاشاعرة
الى انه تعالى باق ببقاء يقوم به وذهب القاضي وامام الحرمين الى نفيه واختاره المصنف واليه
اشار بقوله ونفي الزائد اي وجوب الوجود يدل على نفي الزائد على الذات هو البقاء وذلك لان
المعقول من البقاء الذي هو الزائد صفة تقتضي ترجح الوجود على العدم في الزمان الثاني
وهذا ممتنع في الواجب اذ يستحيل ان يكون رجحان وجوده على عدمه معللا بغيره ومنها نفي
الشريك اي وجوب الوجود يدل على نفي الشريك اي حقيقته التي هي الوجود الخاص المتحقق
بالوجوب الذاتي لا يكون مشتركا بين اثنين بل هو واحد حقيقي وذلك لانه لو كان مشتركا بين
اثنين فلا يخ اما ان يكون تمام حقيقتهما او داخلا فيهما او خارجا عنهما والثالث بط لانه لو
كان خارجا عنهما لا يخ اما ان يكون عارضا لهما اولا فان لم يكن عارضا لهما لم يكن كل واحد
منهما واجب الوجود وان كان عارضا لهما وكل عارض محتاج الى معروضه وكل محتاج ممكن
فلا يكون الواجب واجبا هف وايضا يلزم ان يكون لكل واحد منهما ماهية ووجود
يعرض لها فلم يكن واحد منهما واجبا لما عرفت ان الواجب لا يكون له وجود وماهية و
الثاني ايضا بط والا يلزم ان يكون كل منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وقد عرفت
ان واجب الوجود لا يكون مركبا من امرين والاول ايضا بط لان تكون الخصوصية التي بها
يمتاز كل واحد منهما عن الاخر خارجة عن حقيقتهما المشتركة بينهما مضافة اليهما فان
كانت في كل واحد منهما كان كل واحد منهما من حيث هو موجود ممتازا عن الاخر فكذلك
يكون واحد منهما واجبا وايضا لا يكون خصوصية احدهما لازمة للحقيقة من حيث هي
هي بالضرورة والا لامتنع التحقق بدونها فيفتقر حال تلك الخصوصية في تلك الخصوصية
الى غيره فلا يكون واجبا وايضا لو كانت علة الخصوصية الذات من حيث هي هي لم يوجد منهما الا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)